

## ورقة عمل حول

احلال السلام والاستقرار كشرط اساسي لتعزيز التنمية الاقتصادية بين  
افريقيا والعالم العربي

كما تعلمون ما للسلام والاستقرار من أهمية في تعزيز التنمية الاقتصادية للفرد والمجتمع. وان الاستقرار السياسي هو مفتاح التطور والتنمية، ذلك انه يؤثر على جميع النواحي الامنية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

ويبرز اثر الاستقرار السياسي على الناحية الامنية في المجتمعات بصورة واضحة، فالمجتمعات غير المستقرة سياسياً هي التي تشهد اضطرابات وتحولات امنية، لان ذلك الاضطراب الامني هو نتيجة حتمية لعدم الاستقرار. فالإنسان كائناً سياسياً بطبعه، يسعى للعيش في مجتمع انساني يسوده الامن والاستقرار والانسجام بعيداً عن الصراعات والازمات والحروب.

ولهذا فان نعمة الامن والاستقرار تنعكس على التنمية والتطور الاقتصادي الذي يعتبر الشريان الاساسي لحياة اي مجتمع، وان الامن والاستقرار له تأثيرات مباشرة وتدايعات طويلة على تعزيز وبناء بيئة اقتصادية سليمة وتنافسية تكون لها انعكاساتها الايجابية على المواطن والمجتمع.

وعليه لابد أن نعزز الامن والاستقرار في افريقيا والعالم العربي للوصول الى اصلاح وضع مواطنيهم من جهة، ولدفع البلد نحو تطور اقتصادي قادر على اعداد اجيال متعلمة تستطيع مسك دفة امور بلادها والسير نحو ركب التطور والتنمية العالمية.

فبناء السلام في افريقيا والعالم العربي بما فيهم من طوائف وقوميات واديان مختلفة، هو حالة طبيعية تقع على عاتق الدولة من جهة، والمواطن وثقافته الوطنية من جهة اخرى. ولا يمكن لبلد أن يتطور وينمو اقتصادياً سوى بالتعايش السلمي ما بين افراده. فالأفراد هم عمود البلاد ورمز تطورها خصوصاً اقتصادياً، لذا وجب على كل الاطراف السياسية الموجودة في البلد، أن تعيد النظر وتحاول فتح قنوات حوار جادة مع الاطراف الاخرى للنهوض بشخصية المواطن، لكي يكون مؤهلاً للتعايش مع شريكه في الوطن، والخروج بقرارات سليمة تصب نتائجها في مصلحة الدولة عامة لتصل الى مواطنيها بصورة خاصة من خلال تحسين الخدمات، وتحسين المستوى العلمي، وايجاد فرص العمل الحقيقية التي تناسب دخل الفرد كعاش شهري مع متطلباته اليومية، وهذا لا يتم الا بوجود عنصر الامن.

لابد أن نركز على الفرد باعتباره هدف الإصلاح ووسيلته، ان المشاريع والبرامج الإصلاحية تضع الانسان في بؤرة اهتمامها من اجل تنمية قدراته، وتمكينه من تحقيق ذاته وتوفير الفرص الملائمة للانتفاع بهذه القدرات في صورة حياة كريمة. وبطبيعة الحال، فان ذلك لا يمكن أن يتحقق الا بتوفير عنصر الامن والاستقرار باعتباره عاملاً هاماً وشرطاً ضرورياً لتحقيق اهداف التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة.

كما ان التدرج في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، يعتبر شرطاً ضرورياً حتى يتسنى استيعاب هذه الإصلاحات على فترة ملائمة دون احداث تغييرات جذرية على الاوضاع القائمة التي اعتاد عليها الافراد لفترة طويلة.

ان عملية الإصلاح الاقتصادي عملية مستمرة لا تتوقف، ولهذه العملية آثار ايجابية عديدة اخرى من ابرزها ازدياد الشعور بالرضا والانتماء من جانب المواطنين وتقليص مستويات الجريمة والعنف الاجتماعي، وهذا كله بدوره يعزز الامن الوطني ويخفض النفقات الموجهة اليه وينقلها الى محاور يؤدي الى تعزيز مسار النمو والتنمية وتحسين البيئة الاستثمارية وتحفيز الاستثمارات المحلية واجتذاب الاستثمارات الخارجية باعتبارهما المحرك الاساسي لعجلة النشاط الاقتصادي في اي بلد من البلدان.

وعليه لابد للإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي أن يسيرا معاً ويتناغما في الاهداف النهائية التي يسعيان الى تحقيقهما، ولا يمكن الوصول الى ذلك الا بعد وضوح الرؤية وتبني استراتيجية واضحة المعالم تحظى بقبول عام من مختلف شرائح المجتمع وفئاته.

**نستعرض لكم تجربته مملكة البحرين في خلق الاستقرار السياسي في ظل زوبعة الربيع العربي و كيفية إدارة الازمه سياسياً عن طريق الحوار :**

إن ما مر بنا من أحداث خلال الفترة الماضية لا يجب أن نتوقف عنده إلا من أجل استخلاص الدروس والعبر، فعجلة الإصلاح قد تحركت منذ بداية الإجماع التاريخي على ميثاق العمل الوطني الذي قرر من خلاله شعب البحرين الكريم الانتقال إلى فصل جديد من تاريخه ليكون عنوانه التحديث الشامل والحياة الكريمة، وتكريس التمثيل الشعبي والمشاركة في صنع القرار وبناء حاضر أبناء البحرين ورسم مستقبل الأجيال القادمة.

والإصلاح هو تحقيق التطور الحقيقي في أوضاع البحرين نحو الأفضل، مع الحفاظ على الاستقرار والتقدم والتنمية، بل يؤدي المضي قدماً على طريق الإصلاح إلى المزيد من الاستقرار والتقدم والتنمية.

فجاءت مبادرة حوار التوافق الوطني بدعوة كريمة من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وذلك بهدف تحقيق الانسجام والوئام الوطني للتوصل إلى قواسم مشتركة تحقق آمال الشعب البحريني في السلم والعدالة.

ويأتي هذا الحوار تحقيقاً لتطلعات التوافق الوطني حول قضايا شاملة من شأنها الاستمرار والدفع بعجلة الإصلاح والتنمية الشاملة في مملكة البحرين في ظل الوحدة الوطنية للشعب البحريني وقيمه المجتمعية.

ويمثل حوار التوافق الوطني انطلاقة في أعقاب الأحداث المؤسفة التي مرت بها مملكة البحرين للتأكيد على الإصلاح، ومن خلاله يتم تداول الأفكار من أوسع نطاق ممكن وبشئى مكونات البلد سواء أكانت رسمية أو غير رسمية لبلورة أفكار الإصلاح، من خلال اجتماعات تضم الجميع، بمختلف ألوان الطيف في الواقع السياسي والفكري والثقافي، من جمعيات سياسية، وأعضاء مجلسي النواب والشورى ووزراء وشخصيات إعلامية وفكرية ورجال دين، ومؤسسات المجتمع المدني.

وحرصاً على أهمية إنجاز الحوار الوطني واستدامة ما سيتم التوافق عليه من نتائج، لابد من تقوية وتعزيز الجبهة الداخلية عبر الالتزام بثوابت الوحدة الوطنية، والعمل بروح الفريق الواحد، وممارسة الانتماء للدولة وهويتها السياسية والوطنية والحضارية، وتعزيز مفهوم الولاء، وتعميق شعور الاعتزاز بالمواطنة والهوية البحرينية، وزيادة مساحات الحوار المؤسسي بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والإعلام فيما بينها، ومع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى والمواطنين، واعتماد استمرارية الحوار كوسيلة للتواصل وحل المشكلات.

### سياسة مملكة البحرين الخارجية الداعية للسلم في المنطقة و العالم :

مملكة البحرين بلداً عربياً إسلامياً، يقع في منطقة استراتيجية ذات أهمية حيوية للاقتصاد العالمي، وإن دراسة سياسة المملكة في تفاعلها مع المحيط الدولي يجب أن تحظى بعناية معرفية توازي أدوارها في المنطقة. إذ تتميز مملكة البحرين

بنشاطها وحضورها المكثف في المحيطين الإقليمي والدولي، حيث تميز سلوكها الدبلوماسي بمجهود متواصل من أجل لعب أدوار طليعية في منطقة الخليج العربي وفي منطقة الشرق الأوسط، من خلال نهج سياسة متوازنة وفاعلة، تضع المصلحة الوطنية والقومية على رأس أولوياتها.

يشكل البعد الاقتصادي ركيزة أساسية لمشروع الإصلاح الهادف إلى خلق المناخ الملائم لتحقيق التنمية المستدامة في مملكة البحرين، والمتمثل في إقامة بنية اقتصادية حديثة ومتنوعة قادرة على مواجهة كافة التحديات داخلياً وخارجياً، وإقامة علاقات اقتصادية وتجارية متوازنة مع مختلف دول العالم، من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية، بما يستهدف تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وزيادة الرفاهية الاجتماعية.

وعلى الرغم من التراجع المتواصل والحتمي لأهمية إنتاج النفط في الاقتصاد البحريني، فإن أداء الموازنة والأداء الاقتصادي العام ما زال ذا حساسية شديدة للتقلبات في أسواق النفط العالمية. حيث استطاعت حكومة مملكة البحرين من تنويع مصادر الدخل بفضل السياسات التي اتبعتها طوال الأعوام السابقة، حيث استطاعت التقليل من الاعتماد على النفط، من خلال توجيه سياسات التنمية نحو تحفيز دور القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى، وهذا ما بدا واضحاً في تقرير الناتج المحلي الإجمالي.

إن المنتبغ للتطورات الاقتصادية التي حصلت ليجد أن مملكة البحرين في طريقها نحو اقتصاد زاهر، حيث عملت على تطوير البنية الأساسية ورفع مستوى ونوعية الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين والمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى توفير المناخ الاستثماري المناسب لاستقطاب الاستثمارات المحلية والإقليمية والعالمية للبحرين، وذلك عن طريق توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية، وبالتالي تحقيق استمرارية معدلات نمو اقتصادية مُجزية، وتوفير فرص عمل جديدة ورفع المستوى المعيشي، وتوفير حياة كريمة آمنة للمواطنين.

انتهجت المملكة سياسة السوق الحرة والانفتاح على الأسواق العالمية، وقد أسفرت هذه السياسة عن توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية سنة 2004م، والذي يعد أسرع اتفاق تعقده الولايات المتحدة مع أية دولة في مجال التجارة الحرة. وبذلك تعتبر البحرين ثالث دولة عربية بعد الأردن والمغرب والأولى في منطقة الخليج العربي التي تعقد هذه الاتفاقية.

وتؤكد الفعاليات الاقتصادية على أهمية هذه الاتفاقية باعتبارها أهم مشروع اقتصادي شرعت البحرين في تحقيقه خلال السنوات الماضية، لما يوفره من مزايا كثيرة ستعود بالفائدة الأكيدة على الاقتصاد البحريني، وستساهم في تطوير وتحسين إنتاجية القطاع الخاص، وتحريك عمليات التنمية. وبالتالي ستعود بالنفع الكبير على قطاع الاستثمار في المملكة، وهو ما سيشكل نقلة نوعية للاقتصاد البحريني الذي يعتبر واحداً من أكثر الاقتصاديات تمتعا بالحرية في العالم.

تعد السياسة الخارجية التي تنتهجها مملكة البحرين هي سياسة متوازنة وفاعلة، إذ تضع المصلحة الوطنية والقومية على رأس أولوياتها، وتحرص على دعم كل ما فيه رفعة الأمة العربية والإسلامية وتشجيع وحدتها وتكاملها بما يحقق مصالح وطموحات شعوبها. مبرزة أهمية التعاون بين الدول والشعوب، في إطار الالتزام بأسس ومبادئ الشرعية الدولية، متمسكة بضرورة تسوية كافة المنازعات الدولية بالطرق السلمية وحظر استخدام القوة، للنيل من سلامة أراضي أية دولة أو استقلالها السياسي واحترام سيادة الدول الأخرى ومنع التدخل في شؤونها الداخلية وحققها في تقرير مصيرها، داعية إلى السلام الإقليمي والعالمي كهدف استراتيجي. معتبرة التعاون بين الدول في مختلف المجالات أساساً لعالم أكثر استقراراً ورفاهية وتنمية، الأمر الذي أكسب المملكة مكانة مرموقة على الساحة الدولية في ضوء التقدير الإقليمي والعالمي واسع النطاق للسياسة العقلانية والمتوازنة التي تتبعها المملكة.

تتبع مملكة البحرين سياسة خارجية متوازنة في دوائرها المختلفة، بدءاً بالدائرة الخليجية ومروراً بالدائرتين العربية والإسلامية وانتهاءً بالدائرة الدولية. حيث أولت الدبلوماسية البحرينية اهتماماً كبيراً بتطوير ودعم علاقاتها مع مختلف دول العالم وفق أسس الاحترام المتبادل ووفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي ذات الوقت عملت على توطيد هذه العلاقات مع العديد من الدول الحليفة والصديقة خصوصاً دول الخليج العربي. فقد حرصت القيادة البحرينية في هذا الصدد على ترسيخ تعاونها مع دول الخليج من أجل تحقيق أفضل مستوى ممكن من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول وشعوب المنطقة. ولعل حجم الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والثقافية التي وقعتها المملكة مع العديد من هذه الدول، لهو دليل واضح على نجاح تلك السياسة وعقلانيتها والتي حظيت بترحيب دولي واسع النطاق.

ختاماً، السلام هو اساس التنمية والتنمية هي اصل السلام. وان النمو والتطور الاقتصادي الذي يقوم على اسس علمية واضحة واستراتيجية متطورة، لا يمكن تعزيزه الا بوجود الامن والاستقرار السياسي، الذي يتناغم مع متطلبات المواطن للوصول الى مكانة متميزة من التطور والتقدم.